



الرباط، 13 أكتوبر 2011

بيان صحفي

منظمة العفو الدولية ومنظمة التضامن الجامعي المغربي في حلقة دراسية بمراكش حول:

"بعد الإصلاح الدستوري: الحاجة إلى مشروع تربوي جديد من أجل مغرب ديمقراطي"

في إطار تخليد اليوم العالمي للمدرسات والمدرسين، تنظم منظمة العفو الدولية والتضامن الجامعي المغربي حلقة دراسية حول: "المدرسة ودورها في تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان" في فضاء ثانوية ابن يوسف للتعليم الأصيل التي اختيرت واحدة من بين 15 مؤسسة تعليمية في العالم مدرسة صديقة لحقوق الإنسان، وذلك يومي 14 و 15 أكتوبر 2011، تحت شعار:

"بعد الإصلاح الدستوري: الحاجة إلى مشروع تربوي جديد من أجل مغرب ديمقراطي"

ويندرج هذا النشاط ضمن فعاليات حقوقية وتعبوية تنظمها المنظمتان لمساندة المدرسين والمطالبة بكرامتهم كي يتمكنوا من النهوض بدورهم التربوي والاجتماعي والتموي.

وتحتفل أسرة التعليم هذه السنة باليوم العالمي للمدرسات والمدرسين في سياق جديد يتميز بحراك سياسي واجتماعي غير مسبوق، فثمة انتفاضة للشباب والطلاب، واحتجاجات واسعة لأسرة التعليم، مع تحول المسألة التعليمية من جديد، كما كانت في الستينيات من القرن الماضي، بؤرة للتوتر السياسي، كما يأتي من جهة أخرى في خضم الاستعداد لإجراء الانتخابات التشريعية الأولى في ظل دستور جديد، ينتظر منه أن يكون إطارا لتشييد مجتمع ديمقراطي حديث يقوم على مبادئ الحرية والعدالة والمعرفة للجميع.

واليوم، وقد دخل المغرب في جيل جديد من الإصلاحات القانونية والمؤسسية، أصبح بحاجة إلى نوع مختلف من القادة السياسيين، ونوع مختلف من السياسة والاقتصاد، نوع يعمل للجميع وليس للأقلية ذات الامتيازات، إننا بحاجة إلى قيادة من هذا النوع، قادرة على نقل المغرب من الاهتمام بالمصالح الذاتية لفئات محدودة إلى تحرير الشعب من انعدام المساواة والفاقة والجهل، وإلى التعاون المتعدد المستويات بين السلطات والمجتمع المدني، كي تكون الحلول مشتركة وشاملة ومستدامة وتراعي حقوق الإنسان، وتكون الدولة في خدمة الإنسان وليس العكس.

ومنظمة العفو الدولية والتضامن الجامعي، وهما تحتفلان باليوم العالمي للمدرس، تؤمنان بما يمكن تحقيقه من خلال التعاون من إنجازات في مجال إحقاق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي مقدمتها الحق في التعليم الذي يجب أن يكون في مقدمة جدول الأعمال الانتخابي للأحزاب. إن مهمة تعزيز هذا الحق يجب أن يعطى الأولوية الملحة في البرامج الانتخابية لما له من تأثير على تحقيق حقوق إنسانية أخرى ومنها الحق في الصحة والسكن والشغل والحق في المشاركة الواعية في الشؤون العامة.

لقد آن الأوان، والمغرب يسير بدستور جديد نحو مشروع مجتمعي بديل، أن لا نتوانى عن إجراء إصلاحات جوهرية وعميقة للنظام التعليمي كجزء من خطة تغيير شاملة تتجاوز كل التوجهات